

أطباء مقيمون بالمشافي يشتكون عدم منحهم طبيعة العمل ١٠٠ بالمئة وفق الرسوم ٠٠ و«الصحة»: نتظر رد «المالية» انتظروا قريباً رفع أجور المشافي العامة والخاصة مصدر حكومي لـ«الوطن»: ضرورة وجود تعرفه منطقية للمشافي الخاصة تراقب وتتابع بموجبها

فادي بك الشريفة

كشف مصدر حكومي في تصريح عن وجود مشروع قرار لتحديد أسعار جديدة للوحدات الطبية في المشافي العامة والخاصة، لتشمل أجور العمليات وتكلفة الصور الشعاعية والمعاينات، ومختلف الإجراءات الطبية في هذه المشافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن هناك لجنة معنية مشكلة من مختلف الوزارة والجهات المعنية وتضم نقابة الأطباء في سورية، درست واقع الأسعار تماشياً مع التغيرات الكبيرة الحاصلة في أسعار المواد والكلف الطبية، وخاصة أنه لم يطرأ تعديل على أجور الوحدات الطبية منذ عام ٢٠٠٤ باستثناء تكلفة التحاليل الطبية التي جرى تعديلها.

وقبلاً يتعلق بوجود فروقات كبيرة جداً بين التكاليف في المشافي الحكومية والأسعار الخاصة، وكذلك الأمر بالنسبة لصور الطبى الحورى، والتحاليل الطبية إن وجدت في مشافي المشافي الحكومية، مضيفاً لكي تتم مراقبة وضبط أسعار القطاع الخاص يجب أن تكون هناك تعرفه منطقية بحاسب ويتابع بموجبها.

أطباء يشتكون

وفي السياق أشكى عدد من الأطباء المقيمين في عدد من المشافي وخاصة



تم تعديل تكلفة التحاليل الطبية المخبرية في المشافي

التابعة لوزارة الصحة عدم تقاضيهم طبيعة العمل التي منحت بموجب الرسوم الصادر للأطباء وهي بمقدار ١٠٠ بالمئة. ويوجب نص الشكاوى الواردة لـ«الوطن»: نحن الأطباء المقيمين في مستشفى التل الوطني وزملائنا الأطباء في باقي مستشفيات ريف دمشق لم نقاض طبيعة العمل تلك في حين زملائنا في باقي المحافظات مثلاً مجمع الأسد الطبي بحماة ومستشفى الزهراوي بدمشق ومستشفى الموساة الجامعي تم منحهم طبيعة العمل تلك، في حين أن الرسوم الرئاسي يشمل كافة الوزارات «الصحة والتعليم العالي والدفاع والداخلية»، وعليه فإن أي طبيب مقيم يتقاضى طبيعة العمل في أي مشفى يجب أن يتساوى مع جميع الأطباء المقيمين في ذلك بناء على الرسوم. وناشد الأطباء المقيمين في شكاوهم بضرورة إصافهم ومنحهم طبيعة العمل بما يتماشى مع المصلحة العامة وحق جميع الزملاء في الحصول على تعويض طبيعة العمل وخاصة في تلك الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشونها.

المالية لبيان الرأي حول أحقية الأطباء المقيمين في الحصول على طبيعة العمل من عدمه، ولغاية الآن لم يصل الرد من الوزارة.

وأوضح المصدر أن المقصود بالطبيب المقيم هو المقبول ضمن مفاضلة وزارة الصحة للاختصاصات الطبية، ولا يحق له مزاوله المهنة الطبية إلا بعد الحصول على الاختصاص، بحيث يتدرب في مشافي الوزارة للحصول على الاختصاص المطلوب بعد مرور الفترة الزمنية المعتمدة والنجاح بالاختبارات. وأشار إلى أنهم لم يتقاضوا طبيعة العمل حتى الآن، مضيفاً: بانتظار بيان الرأي القانوني بخصوصهم من المالية، علماً أنهم أطباء مقيمون بقصد الاختصاص وليسوا اختصاصيين يعملون في المشفى.

وفي السياق ذاته تقدم طلاب الدراسات العليا في مشفى تشرين الجامعي بشكوى لضمان حقوقهم على صعيد الحصول على حقول لائحة وتنسحق الفناء عليها حقول الفصح والبطاطا والكمون وبعض المحاصيل الأخرى، وهو ما يدل على وجود نجاح واضح بالخطة الموضوعة من الحكومة هذا العام في إدارة المساحات المزروعة بالفستق الحلبي بشكل خاص، بعد أن ساهمت الحكومة بتنشيط زراعتها والاهتمام بهذه الشجرة جنباً إلى جنب مع المزارع الذي بذل جهداً كبيراً لتوفير إنتاج جيد. ولفت إلى رضا أغلبية الفلاحين من إجراءات الحكومة الأخيرة لتوفير مستلزمات الإنتاج وتأمينها في الوقت المناسب، وبين الوزير لفلاحي حماة الدين القاتم وتعميضااتهم من الجامعة.



الالتزام بخطة القمح لأنه محصول وطني

وزير الزراعة لـ«الوطن»: سعر القمح سيكون مجزياً ووفق الأسعار الراجحة ويشجع الفلاحين على تسليمه لـ«السورية للحبوب»

٢٢

أغلبية الفلاحين راضون من إجراءات الحكومة



حماة- محمد أحمد خياري

أكد وزير الزراعة محمد حسان قنفا أن سعراً مجزياً لمحصول القمح سيصدر قريباً يراعي تكاليف عملية الإنتاج الزراعي وفق الأسعار الراجحة، ويشجع الفلاحين على تسليمه لمراكز السورية للحبوب.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش زيارته إلى محافظة حماة أكد قنفا أن مخصصات حصاد ونقل القمح من المازوت الزراعي ستعلن بالقرب العاجل أيضاً وبسعر ٨٠٠٠ ليرة للتر، مشيراً إلى أن أراضي عقود الاستثمار ستزرع بالقمح حصراً ولا يمنع مستثمروها محروقات وأسدة مدعومة.

وأوضح أن الحقول تيشر بموسم زراعي وافر، لكون الظروف المناخية كانت مناسبة للزراعة هذا العام، لافتاً إلى أنه تم لحظ حقول لائحة وتنسحق الفناء عليها حقول الفصح والبطاطا والكمون وبعض المحاصيل الأخرى، وهو ما يدل على وجود نجاح واضح بالخطة الموضوعة من الحكومة هذا العام في إدارة المساحات المزروعة بالفستق الحلبي بشكل خاص، بعد أن ساهمت الحكومة بتنشيط زراعتها والاهتمام بهذه الشجرة جنباً إلى جنب مع المزارع الذي بذل جهداً كبيراً لتوفير إنتاج جيد.

ولفت إلى رضا أغلبية الفلاحين من إجراءات الحكومة الأخيرة لتوفير مستلزمات الإنتاج وتأمينها في الوقت المناسب، وبين الوزير لفلاحي حماة الدين القاتم وتعميضااتهم من الجامعة.

العام لإدارة وتطوير الغاب لحل كل الموضوعات التي تأتي من خلاله. من جهته طالب الفلاحون الوزير بضرورة زيادة ساعات الوصل للكهرباء وتحسين سعر القمح وحل مشكلة غلاء مستلزمات الإنتاج، واستكمال تأهيل شبكات الري، ومعالجة التفراوات التي تتعلق بتوزيع المازوت الزراعي، والاهتمام بالطرق الزراعية، ومراقبة الحقول الإكثارية، والتأكد من نوعية البذار، وتحديد سعر مناسب للقمح.

وتقديم الوثائق من ملكية أو حيازة أو ترخيص ليتمكن الفلاحون من الحصول على مستحقاتهم من مستلزمات الإنتاج الزراعي. وشدد قنفا على التعاون بين المجتمع الأهلي والجهات الحكومية ذات الصلة لحماية محصول القمح من الحرائق، وإراضيهم والاستماع إلى مطالبهم وحل مشكلاتهم بشكل مباشر، وإشراكهم في وضع الخطط واقتراح الحلول المناسبة لها.

قنفا أشار إلى أهمية التنظيم الزراعي والحلبي لحشرة الكابنوس. وشدد على أهمية الالتزام بخطة زراعة القمح كونه محصولاً وطنياً، واتباع الدورة الزراعية للحفاظ على التربة وخاصة الأرض، لافتاً إلى أن الهدف من هذه اللقاءات مواكبة الفلاحين في قراهم وأراضيهم والاستماع إلى مطالبهم وحل مشكلاتهم بشكل مباشر، وإشراكهم في وضع الخطط واقتراح الحلول المناسبة لها.

قنفا أشار إلى أهمية التنظيم الزراعي والحلبي لحشرة الكابنوس. وشدد على أهمية الالتزام بخطة زراعة القمح كونه محصولاً وطنياً، واتباع الدورة الزراعية للحفاظ على التربة وخاصة الأرض، لافتاً إلى أن الهدف من هذه اللقاءات مواكبة الفلاحين في قراهم وأراضيهم والاستماع إلى مطالبهم وحل مشكلاتهم بشكل مباشر، وإشراكهم في وضع الخطط واقتراح الحلول المناسبة لها.

أمين عام المحافظة: الحل في مراحلها النهائية واقترح تعديل المخطط التنظيمي العام لمدينة طرطوس

قضية الواجهة الشرقية للكورنيش البحري في طرطوس لم تحل بعد

الإعتبار ملاحظات وزارة الأشغال العامة والإسكان الموضوعة على الدراسة السابقة، إضافة إلى الحفاظ على المخطط التنظيمي المصدق بالقرار الوزاري رقم ١١٠١/ لعام ٢٠٠٦ في المقاسم التي لا تعانق تشابكاً عقارياً حقيقياً أو التي تم حل مشكلة التشابك العقاري فيها سابقاً وغيرها من المحددات التي تم وضعها. وأضاف حسن: بعد دراسة الموضوع من قبل اللجنة من كل الجوانب الفنية والتخطيطية والتنظيمية والعمرانية والقانونية توصلت إلى مقترح للحل نراه هو الوسيلة الأمثل لحل هذه المشكلة المزمنة التي تتجاوز عمرها عشرات السنين وذلك على مرحلتين الأولى مرحلة تخطيطية: من خلال الدراسة وفق المعايير والمحددات المذكورة سابقاً، ومرحلة تنظيمية: حل مشكلة الشارع التنظيمي والمقاسم المحاذية له بتطبيق الباب الثاني من القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥.



وأشار إلى أنه تم عرض الموضوع على مجلس المدينة وصدر القرار رقم ٤٦/ لعام ٢٠٢٢ بالموافقة على تعديل المخطط التنظيمي للواجهة الشرقية وفق مخصص اللجنة المذكورة أعلاه وتمت مرارسة وزارة الأشغال العامة والإسكان بقرار المجلس مرفقاً بالدراسة المقترحة من قبل المدينة.

وبيّن أنه صدر قرار من المجلس بتنفيذ خطة طرطوس المتضمن اقتراح تعديل المخطط التنظيمي العام لمدينة طرطوس وفق مجموعة من البنود ومن ضمنها الواجهة الشرقية للكورنيش البحري ويتم متابعة إجراءات التصديق وهي حالياً في مراحلها النهائية بين المحافظة والوزارة.

ولفت إلى أن اللجنة وضعت مجموعة من المحددات والمعايير وهي احترام الحدود العقارية ضمن المقاسم التنظيمية المحددة قدر الإمكان والعمل على تأمين المسافة القانونية الكافية عن حدود العقارات لفتح الجبهة الشرقية وتمتد الشوارع، مع الأخذ بعين

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» مجدداً شكاوى جديدة حول قضية الواجهة الشرقية للكورنيش البحري التي جمدت ومنع أي بناء فيها منذ ١٩٧٦ من أجل إصدار مخطط تنظيمي جديد يليق بها، ليصدر في عام ٢٠٠٨ لكن من دون إمكانية تطبيقه مما جعل المشكلة مستمرة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم رغم عشرات الزيارات والاجتماعات الوزارية والوجود المحلية والمركزية، لبعضى أكثر من ثلاثين عاماً على هذه المشكلة من دون. وأكد أمين عام المحافظة حسن أمين أنه خلال الصلاحيات الممنوحة للمدينة بموجب قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم رقم ١٠٧/ لعام ٢٠١١ أخذت على عاتقها معالجة هذا الملف بنفسها وتحمل المسؤولية الوجيهة الواردة حالياً على القطاعات من خلال الخبرات والتجارب السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أنه تم تشكيل لجنة في مجلس مدينة طرطوس بالأمر الإداري رقم ١١٢/ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٩ مقيمتها دراسة ملف الواجهة الشرقية للكورنيش البحري لمدينة طرطوس بما في ذلك المخططات التنظيمية للمنتج بالقرار الوزاري رقم ١١٠١ لعام ٢٠٠٦ في موقع الواجهة، وبين أميناً إذا كانت مقتضيات المصلحة العامة تقتضي تعديله كلياً أم جزئياً، وفي حال اقتضت ذلك إيجاد الحلول التنظيمية والتخطيطية المناسبة لذلك وعرض الموضوع على مجلس المدينة بدورته القادمة.

تخفيض مخصصات اللادقية

من المحروقات.. وإيقاف تزويد السرايس بالمازوت يوم الجمعة

اللاذقية- عبيد محمود

أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية مطى إبراهيم لـ«الوطن»، أنه تم تخفيض مخصصات محافظة اللاذقية من مادتى المازوت والبنزين بشكل مؤقت، وبالتالي تم تخفيض مخصصات وسائل النقل العامة في المحافظة.

وبيّن إبراهيم أنه وخلال اجتماع استثنائي للجنة المحروقات الفرعية في المحافظة، تم إقرار تخفيض مخصصات وسائل النقل العامة بمعدل ٢٥ بالمئة وإيقاف تزويدها بالمحروقات عن يوم الجمعة. وذكر عضو المكتب التنفيذي أن الطلبات اليومية الواردة للمحافظة أصبحت ١٦ طلباً بعدما كانت ١٢ طلباً من مادة المازوت على حين تم تخفيض طلبات البنزين إلى ٩،٢٥ طلبات بعدما كانت ١٢ طلباً يومياً. وأشار إبراهيم إلى أن لجنة المحروقات ناقشت خطة توزيع الطلبات الواردة حالياً على القطاعات في المحافظة، ليتم الإبقاء على مخصصات الأفران من مادة المازوت بشكل كامل، في حين تم تخفيض باقي القطاعات بنسبة ٣٥ بالمئة.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن تخفيض مخصصات المحافظة سيؤثر في معدل تواتر وصول رسائل البنزين من محطات الوقود للمركبات العاملة على البنزين، وفق بيانات فرع محروقات، مع الإشارة إلى أن التخفيض مؤقت حسب وعود الجهات المعنية في دمشق وسيعود قريباً إلى المخصصات الطبيعية لكل محافظة.

جرائم القتل قليلة جداً في دمشق

المحامي العام لـ«الوطن»: ٥٠ إلى ٧٠ جريمة يومياً في دمشق معظمها للسراقات

محمد منار حميجو



في تصريح لـ«الوطن» أكد خربوطي أن جرائم القتل قليلة جداً في دمشق، فقراً أنه كل شهرين من الممكن أن تسجل جريمة قتل واحدة، مشيراً إلى أن كل مرحلة كان لها طبيعة معينة من الجرائم، ضارباً مثلاً أنه في بداية الحرب على سورية كثرت جرائم القتل والخطف وذلك ما بين عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، ثم بعد ذلك في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ كثرت الجرائم الاقتصادية وتصريف العملة الأجنبية من دون ترخيص والعمال غير الليرة السورية. وأشار إلى أهمية النيابة العامة الكبير على المحاكم في دمشق، مقدراً أن عدد المرجعين للصدر العدلي يتجاوز ٦ آلاف شخص يومياً وبالتالي

في تصريح لـ«الوطن» أكد خربوطي أن جرائم القتل قليلة جداً في دمشق، فقراً أنه كل شهرين من الممكن أن تسجل جريمة قتل واحدة، مشيراً إلى أن كل مرحلة كان لها طبيعة معينة من الجرائم، ضارباً مثلاً أنه في بداية الحرب على سورية كثرت جرائم القتل والخطف وذلك ما بين عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، ثم بعد ذلك في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ كثرت الجرائم الاقتصادية وتصريف العملة الأجنبية من دون ترخيص والعمال غير الليرة السورية. وأشار إلى أهمية النيابة العامة الكبير على المحاكم في دمشق، مقدراً أن عدد المرجعين للصدر العدلي يتجاوز ٦ آلاف شخص يومياً وبالتالي

إلى أنه حالياً كثرت جرائم السراقات خصوصاً أجزاء السيارات الخارجية ومحتوياتها الداخلية والدرجات النارية وكذلك نشل الجوالاات. ولفت خربوطي إلى أنه حالياً تم البدء بإجراءات ترميم الطابق الأول في القصر العدلي في القصر العدلي من منطقتهم وبالتالي خفض مراقبته جميع الموظفين في القصر العدلي من أقسام الشرطة وقضاة التحقيق. وأشار إلى أن مهمة النيابة العامة حسب القانون أنها تشرّف على الدوائر القضائية والسجون ودور التوقيف،